

Distr.: General
4 January 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الدورة الثانية

٤ - ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٣ (ب) '٤' من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق
الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي
الدولي المعني بالغابات وخطة عمل منتدى الأمم
المتحدة المعني بالغابات: التقدم احرز في التنفيذ

إصلاح الأراضي المتدهورة وإحيائها والنهوض بالغابات الطبيعية والمستزرعة

تقرير الأمين العام

موجز

يؤثر تدهور الأراضي والتصحر على ما يُقدَّر بـ ٢,٦ بليون نسمة في أكثر من مائة بلد. وتشمل العوامل التي تسهم في هذه الحالة التغيرات المناخية وممارسات الاستخدام غير المستدام للأراضي.

ويتزايد التعاون والتمويل الدوليان لإصلاح الأراضي المتدهورة وإحيائها ولتنمية أراضي الغابات، غير أن البلدان النامية ما زالت محدودة القدرة على وضع وتنفيذ خطط سليمة لمعالجة هذه المشاكل، وهي تواجه صعوبات في الوصول إلى تكنولوجيا وشبكات المعلومات.

* E/CN.18/2002/1.

ويشكل الافتقار إلى معلومات موثوق بها عن الغابات المستزرعة والغابات المدارية الثانوية عقبة كبيرة، إذ يحد ذلك من القدرة على كشف الاتجاهات بدقة وعلى وضع تصورات مستقبلية بشأن هذه الموارد.

وتتوفر وسائل كثيرة للإدارة المستدامة للغابات الطبيعية والغابات المستزرعة تشمل قواعد قطع الأشجار، والمعايير والمؤشرات، والمبادئ التوجيهية لتخطيط الإدارة والعمل، والنظم الطوعية لإصدار الشهادات، وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية، والمبادئ التوجيهية للتخطيط القائم على المشاركة. على أن تطبيق هذه الوسائل لم يحقق بعد انتشارا كافيا، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ويقدر أن مساحة الغابات المدارية الثانوية تشمل ٣٢ في المائة من الغطاء الحرجي في العالم، مع وجود احتمال في المستقبل أن تشهد الغابات المدارية زيادة كبيرة في مساحتها وأهميتها الاقتصادية وكونها مصدرا للمنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية وفي قيم الحماية التي توفرها.

ويقدر أن تبلغ نسبة الحصة الحالية من المعروض العالمي من الأخشاب المستديرة المنتجة من الغابات المستزرعة، ٣٥ في المائة، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٤٦ في المائة بحلول عام ٢٠٤٠. ومن المحتمل أن تزداد أهمية الغابات المستزرعة في إنتاج الأخشاب في جميع المناطق، فتوفر بذلك إضافة بالغة الأهمية إلى المعروض من الخشب الخام المنتج من الغابات الطبيعية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢-١	أولا - مقدمة
٤	٧-٣	ثانيا - معلومات أساسية
٥	٥٦-٨	ثالثا - تنفيذ المقترحات المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعنى بالغابات والمتدنى الحكومي الدولي المعنى بالغابات وخطة عمل منتدى الأمم المتحدة المعنى بالغابات...
٥	٥١-٩	ألف - التقدم المحرز في التنفيذ
٥	١٠-٩	١ - حالة الأراضي المتدهورة في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة
٦	١٤-١١	٢ - إطار السياسة العامة والتخطيط لإصلاح الأراضي المتدهورة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وإحيائها
٨	١٩-١٥	٣ - التطورات في إصلاح الأراضي المتدهورة وإحيائها
٩	٢٤-٢٠	٤ - التطورات في إصلاح الغابات المدارية الهامشية وإحيائها
١١	٣٠-٢٥	٥ - السياسات التي تؤثر على تنمية الغابات المستزرعة
١٣	٣٥-٣١	٦ - استدامة الغابات المستزرعة
١٤	٤٣-٣٦	٧ - دور الغابات المستزرعة كدبف للغابات الطبيعية في الإدارة المستدامة للغابات
١٦	٤٨-٤٤	٨ - استدامة العرض من الأخشاب
١٨	٤٩	٩ - تعزيز المؤسسات
١٩	٥٢-٥٠	١٠ - التعاون الدولي
٢٠	٥٦-٥٣	باء - وسائل التنفيذ
٢٠	٥٤-٥٣	١ - التمويل
٢١	٥٥	٢ - نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا
٢٢	٥٦	٣ - بناء القدرات
٢٣	٦٢-٥٧	رابعا - الاستنتاجات
٢٤	٦٣	خامسا - المقترحات المقدمة إلى منتدى الأمم المتحدة المعنى بالغابات للنظر فيها في دورته الثانية

أولا - مقدمة

- ١ - قرر منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (المنتدى)، في برنامج عمله المتعدد السنوات (E/CN.18/UNFF/2001/Part II) أن ينظر في دورته الثانية، في التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، والمتعلقة، في جملة أمور، بإصلاح الأراضي المتدهورة وإحيائها والنهوض بالغابات الطبيعية والمستزرعة. وعليه، يتناول هذا التقرير الجوانب الإنتاجية لإصلاح الأراضي المتدهورة وإحيائها، ولا سيما من خلال إحياء الغابات المستزرعة والغابات الطبيعية.
- ٢ - وأعدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة هذا التقرير؛ بالتشاور الوثيق مع أمانة المنتدى، وبالتعاون مع المنظمات الأخرى الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات.

ثانيا - معلومات أساسية

- ٣ - ترد مقترحات العمل، المقدمة من الفريق/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والمتعلقة بإصلاح الأراضي المتدهورة وإحيائها والنهوض بالغابات الطبيعية والمستزرعة، في الفقرات ٢٨ (أ) و (ب)، ٤٦ (ز) و ٥٨ (ب) ('١' و '٢') من التقرير الختامي للفريق الحكومي الدولي (E/CN.17/1997/12)؛ وفي الفقرات ٦٤ (ز) و ١٢٢ (أ) و ١٢٩ (ب) و (ج) و (د) و (ز)، من التقرير الختامي للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (E/CN.17/2000/14).
- ٤ - وبإيجاز، حث المنتدى البلدان على: (أ) تقييم الاتجاهات الطويلة الأجل في العرض والطلب في هذه البلدان على الأخشاب، وتعزيز استدامة العرض لديها من الأخشاب والوسائل الكفيلة بتلبية الطلب على الأخشاب، على أن تشدد في الوقت ذاته على الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات وعلى تعزيز المؤسسات؛ (ب) تعزيز دور المستزرعات الحرجية وديفا للغابات الطبيعية وعنصرها هاما من عناصر الإدارة المستدامة للغابات.
- ٥ - ودعا المنتدى لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد/التصحر، وبخاصة في أفريقيا إلى دعم البحوث بشأن أنواع النباتات التي تعين على إحياء الأراضي القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة؛ والوسائل الكفيلة بإصلاح الغطاء الخضري الحالي؛ وتقنيات إدارة المياه؛ وإمكانيات استنبات أشجار متعددة الأغراض؛ والعرض من المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية.

٦ - وشجع المنتدى البلدان على تعزيز السياسات الرامية إلى زيادة العرض من المنتجات والخدمات الحرجية الخشبية وغير الخشبية، بما في ذلك تعزيزها من خلال الغابات المستزرعة والأشجار المستزرعة خارج نطاق الغابات، وعلى العمل من أجل الوصول إلى تعريف للغابات المستزرعة متفق عليه عالمياً.

٧ - وحث المنتدى المنظمات الدولية والبلدان المانحة على تعزيز دعمها للبرامج الدولية وعلى تعزيز تعاونها معها، بما في ذلك تعزيز الدعم عن طريق توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً والاتفاقيات المتعلقة بالنظم الأيكولوجية الهشة.

ثالثاً - تنفيذ المقترحات المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وخطّة عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

٨ - يقدم هذا الفرع استعراضاً للأنشطة الرئيسية الجارية المتعلقة بشقّ جوانب إصلاح الأراضي المتدهورة وإحيائها والنهوض بالغابات الطبيعية والمستزرعة. وينبغي ملاحظة أنه لم يكن في الإمكان إجراء تحليل متعمق لأنه لم يتوفر إلا عدد محدود جداً من التقارير القطرية ولأنه لم يُشر إلا عدد قليل منها إلى هذه المواضيع. وعليه اعتمد هذا التقرير، بشكل رئيسي، على تقرير الفاو وهو تقييم الموارد الحرجية في العالم لعام ٢٠٠٠ (التقييم لعام ٢٠٠٠)^(١)، واعتمد أيضاً على دراسات حالات إفرادية وورقات مواضيعية قطرية. وتشمل المصادر القيمة الأخرى المؤتمرات واجتماعات الأفرقة الاستشارية المعقودة خلال العامين الماضيين.

ألف - التقدم المحرز في التنفيذ

١ - حالة الأراضي المتدهورة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة

٩ - من المسلم به أن تدهور الأراضي يمثل مشكلة عالمية تؤدي إلى التصحر حين تقع في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة (المشار إليها "بالأراضي الجافة"). واستناداً إلى تقرير الفاو المشار إليه أعلاه يقدر أن ٢,٦ بليون هكتار تتأثر بتدهور الأراضي والتصحر في المناطق الجافة في أكثر من ١٠٠ بلد، وهي تشمل ٢٥١ ٥ مليون هكتار أو ما نسبته ٤٠ في المائة من سطح اليابسة. وتمثل أفريقيا، وفيها ١ ٩٥٢ مليون هكتار، وآسيا والمحيط الهادئ، وفيها ٢ ٢٣٣ مليون هكتار، ٨٠ في المائة من الأراضي الجافة، في حين تقع نسبة الـ ٢٠ في المائة المتبقية في أوروبا (٢٠٧ ملايين هكتار) وشمال ووسط أمريكا (٥٤٢ مليون هكتار) وجنوب أمريكا (٣١٧ مليون هكتار). وبمرور الزمن، طور السكان، الذين يعيشون في مناطق الأراضي الجافة نظماً متطورة للإقلال من الأخطار التي تطرحها الظروف المناخية

البالغة القسوة؛ تشمل إخماء الغطاء الحرجي لحماية التربة والموارد المائية، ولحفظ التنوع البيولوجي، ولدعم الإنتاج الزراعي والاستدامة الزراعية، وللتخفيف من آثار عمليات التصحر وتدهور الموارد في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. ويوفر الغطاء الخضري أيضا أسباب الراحة والاستجمام واستمرار أسباب الرزق وتحسينها. على أن هناك عوامل عدة تسهم في تدهور الموارد في هذه المناطق، منها التغيرات المناخية وسوء استخدام الأراضي والممارسات الزراعية غير الملائمة التي يتسبب في نشوئها ازدياد الكثافة السكانية.

١٠ - ويذكر أن ٧٣ في المائة من المراعي في المناطق الجافة تتدهور حالتها الآن، إلى جانب ٤٧ في المائة من الأراضي الزراعية البعلية الحدية ونسبة هامة من الأراضي الزراعية المروية. وتعتبر إزالة الأشجار والإفراط في استغلال الغابات والحراج من بين الأسباب الرئيسية لتدهور الأراضي. وتركز البرامج الموضوعية لمعالجة هذه المشاكل، في جملة أمور، على تحسين إدارة وحماية الغابات والحراج، وعلى زيادة رقعة الغطاء الخضري خارج الغابات، وعلى تحسين المراعي.

٢ - إطار السياسة العامة والتخطيط لإصلاح الأراضي المتدهورة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وإحيائها

١١ - دعا المنتدى لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر إلى دعم البحوث في عدد من المجالات. غير أن المنتدى قرر أن يركز، في بادئ الأمر، على المسائل المتعلقة بما يلي: معرفة عملية التصحر؛ وتعزيز قدرة الأطراف على إعداد التقارير الوطنية؛ واستعراض أسس المقارنة والمؤشرات؛ واستعراض وتقييم الشبكات والمؤسسات والوكالات والهيئات القائمة حاليا؛ وتقييم المعارف التقليدية؛ ودراسة نظم الإنذار المبكر.

١٢ - ويقوم أكثر من ٤٠ بلدا، في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا بتنفيذ برامج عمل وطنية لمكافحة التصحر، على نحو ما أوصت بذلك اتفاقية مكافحة التصحر، يلقي الكثير منها الدعم من وكالات في منظومة الأمم المتحدة ومن عمليات متعددة الأطراف وثنائية.

١٣ - وفي أفريقيا، أنشئت أربعة برامج دون إقليمية، وقد قطع هذا المفهوم شوطا كبيرا في المجالات التالية: الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار والبحيرات والأحواض الهيدرولوجية الدولية؛ والنهوض بالحراثة الزراعية وحفظ التربة؛ وتحسين المراعي وتنمية المحاصيل العلفية؛ وتنمية مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجددة؛ وتعزيز النظم الزراعية المستدامة. ففي آسيا،

وُضع نظام إقليمي (المربع ١)، وبرنامج دون إقليمي لغرب آسيا. كما أن برنامج العمل الوطني في الصين مثال على مبادرة تم القيام بها على الصعيد القطري (المربع ٢).

١٤ - ووفر اجتماع الخبراء الدولي المعني بالاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود والأنواع الفريدة للغابات، المعقود في طهران بجمهورية إيران الإسلامية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الأسس التقنية لعملية طهران دعماً للبلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود (انظر الوثيقة E/CN.18/2002/6). ويجري حالياً في بلدان مختارة من البلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود في منطقة الشرق الأدنى ومنطقة أفريقيا تنفيذ مبادرات ترمي إلى ترجمة عملية طهران إلى استراتيجيات وخطط عمل ومقترحات إنمائية يمكن تحقيقها في إطار البرامج الوطنية للغابات.

المربع ١

برنامج العمل الإقليمي في آسيا

مهدت القرارات المعتمدة أثناء المؤتمر الإقليمي الأول المعني بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي عُقد في نيودلهي في آب/أغسطس ١٩٩٦ الطريق لوضع برنامج العمل الإقليمي في آسيا. ومتابعة لذلك، عقد اجتماعان آخران لزيادة حشد الالتزام السياسي بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، هما: المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون الإقليمي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في آسيا، المعقود في بيجين في عام ١٩٩٧، واجتماع فريق الخبراء الدولي المعني بإعداد برنامج العمل الإقليمي لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في آسيا، المعقود في بانكوك في عام ١٩٩٨. ومهد الاجتماعان الطريق أيضاً لوضع برامج العمل الوطنية، وأقاما شبكات برامج مواضيعية تقدم الدعم لبرامج العمل الإقليمية والوطنية، التي هي آليات لمكافحة التصحر في المنطقة.

المربع ٢

برنامج العمل الوطني في الصين

يعيش ٦٠ في المائة من سكان الصين في مناطق متصحرة شاسعة. وتتوزع الأراضي المتصحرة بشكل رئيسي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة، وتغطي ١٣ مقاطعة ومنطقة متمتعة بالحكم الذاتي في شمال شرق الصين وشمال الصين وشمال التبت. وتسلم الصين بأن مكافحة التصحر أمر حاسم الأهمية للبيئة وللتنمية الاقتصادية المستدامة.

ويرمي مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "بناء القدرات لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد/التصحّر، وبخاصة في أفريقيا"؛ إلى تعزيز قدرة الصين على تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ونظرا إلى أن لتدهور الأراضي في المناطق الجافة أو للتصحّر أسبابا متعددة ومعقدة وإلى أن الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية هو العامل الرئيسي في هذه المسألة فقد ركز المشروع على زيادة كفاءة المديرين والباحثين وموظفي الدعم من خلال التدريب وتوفير الموارد الكافية.

٣ - التطورات في إصلاح الأراضي المتدهورة وإحيائها

١٥ - يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر في مشروع تقييم تدهور الأراضي في الأراضي الجافة، الذي يرمي إلى توفير معلومات قياسية أساسية وأدوات منهجية لتقييم تدهور الأراضي على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ويلقى المشروع الدعم من مرفق البيئة العالمية، بالتعاون مع الفاو والآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر. وسلمت حلقة عمل، عُقدت في روما، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بالحاجة إلى أن ينظر المشروع في مسألة تدهور الأراضي، على اعتبار أنها مسألة عامة شاملة، وأُعربت عن دعمها القوي لمواصلة تطوير هذا المشروع. وقد أُمنّ التمويل، وستكون الفاو هي الوكالة المسؤولة عن التنفيذ.

١٦ - ويعتزم الصندوق العالمي للطبيعة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية عقد نشاط خاص حول إعادة المنظر الطبيعي العام إلى الغابات، في كوستاريكا قبيل انعقاد الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، من أجل عرض هذا النهج على جمهور أوسع وإشراكهم في تطوير وصقل مفاهيم رئيسية.

١٧ - ولتيسير الوصول إلى المعلومات عن تمويل مشاريع مكافحة التصحر، صممت الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر نظاما لجمع ونشر المعلومات المالية المتعلقة بتدهور الأراضي من خلال طائفة متنوعة من الاستثمارات وملفات البيانات، من مثل الوثائق

والمنشورات وقواعد البيانات المملوكة والمواقع على شبكة الويب ونظم المعلومات ذات الخدمة الفورية والشبكات.

١٨ - وتعكف المنظمة الدولية للأخشاب المدارية حالياً على القيام، متعاونة في ذلك مع الفاو والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، بوضع مبادئ توجيهية بشأن إدارة الغابات المدارية الثانوية وإحياء الغابات المدارية المتدهورة وإصلاح أراضي الغابات المتدهورة.

١٩ - على الرغم من أن لبعض البلدان خبرة طويلة في استخدام المياه المستعملة وفي استخدام المياه المستعملة المعالجة في أغراض الري فإن الهدف لهذه الأنشطة عموماً كان منصبا على التخلص من هذه المياه. ولم يول الاهتمام للجوانب الإنتاجية والجوانب المتعلقة بتقنية هذه المياه إلا منذ عهد قريب. وقد كان الاتجاه الغالب هو تخصيص المياه المستعملة للاستخدامات الزراعية. وتنطبق المعايير والمبادئ التوجيهية، المتعلقة باستخدام المياه المستعملة واستخدام المياه المستعملة المعالجة في الري، على المحاصيل الزراعية. ولم توضع معايير ومبادئ توجيهية تفصيلية لمستزرعات الأشجار والمستزرعات الحرجية. وهناك أسباب قاهرة تدعو إلى النظر بروية أكثر في إمكانية وجدوى إرواء مستزرعات الأشجار والمستزرعات الحرجية بالمياه المستعملة. وتشمل هذه الأسباب: العوامل الصحية (قلة الاحتمال مقارنة بتلوث المحاصيل الغذائية بالعوامل الممرضة أو بالمعادن الثقيلة)؛ والاعتبارات البيئية (المنافع التي توفرها الأحزمة الخضراء وغيرها من المستزرعات الحرجية الحضرية وشبه الحضرية، وحفظ الموارد المائية، وإصلاح الأراضي الصحراوية)؛ والمنافع الاقتصادية (قيمة المنتجات الحرجية والخدمات البيئية)؛ والقيم الاجتماعية والجمالية. وتعالج هذه المسائل حالياً في كثير من البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود في الشرق الأدنى.

٤ - التطورات في إصلاح الغابات المدارية الهامشية وإحيائها

٢٠ - لا توجد بيانات حديثة مؤكدة عن موارد الغابات المدارية الثانوية. غير أنه يزداد التسليم بأهميتها كمصدر حرجي مستقبلي. وقد نشرت الفاو آخر المعلومات عن ذلك في عام ١٩٩٦، بناء على مجموعات البيانات لعام ١٩٩٠^(٢). وكانت مساحة الغابات المدارية الثانوية في العالم تقدر آنذاك بنسبة ٣٢ في المائة من الغطاء الحرجي في العالم. وفي أفريقيا، كانت مساحة الغابات المدارية الثانوية تقدر بـ ٣١٣ مليون هكتار. وفي أمريكا اللاتينية، كانت مساحة الغابات المدارية الثانوية تقدر بـ ١٣٠ مليون هكتار وكانت تقدر في آسيا بـ ٨٨ مليون هكتار. وتقدر مساحة الغابات المدارية الثانوية المنتجة مستقبلاً في أفريقيا

بـ ٣٨٠ مليون هكتار؛ وتقدر في آسيا بـ ١٨١ مليون هكتار؛ وتقدر في أمريكا اللاتينية بـ ١٦٢ مليون هكتار^(٣).

٢١ - عقدت في بوكالبا في بيرو في حزيران/يونيه ١٩٧٧، حلقة العمل الأولى عن إدارة الغابات المدارية الثانوية، التي رعاها مركز البحوث الحرجية الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وهولندا، ومعاهدة التعاون الأمازوني ومجلس الغابات والمناطق المحمية في أمريكا الوسطى. وعقدت حلقتا عمل أخريان فيما بعد في آسيا: (أ) حلقة عمل دولية رعى عقدها، في بوغور في إندونيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، مركز البحوث الحرجية الدولية ومركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة؛ (ب) وحلقة عمل إقليمية رعى عقدها، في سامارنيدا بإندونيسيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، مركز البحوث الحرجية الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وهولندا. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وسع مشروع، مولته هولندا وأشرفت الفاو على تنفيذه، نطاق شبكة مواقع البيان العملي لإصلاح الغابات التي تعرضت للإفراط في قطع أشجارها، لتشمل بابوا غينيا الجديدة وكمبوديا وسري لانكا.

٢٢ - وفي الماضي، كان التركيز ينصب أساساً على إدارة الغابات الثانوية من دون إيلاء المراعاة الواجبة للعوامل المسؤولة عن تكوين الغابات الثانوية وتحولها. وكان زوال الغابات حول المناطق الحضرية شديداً إلى حد بعيد وكان ينجم، في جملة أمور، عن جمع الحطب والمنتجات الحرجية غير الخشبية لاتخاذها وقوداً ولاستخدامات محلية أخرى. وكان من بعض الأسباب التي تفسر هذه الحالة عوامل خارجية، من مثل ارتفاع النمو السكاني وانخفاض الدخول. على أن زوال الغابات ينجم أيضاً عن قطع الأشجار على نحو غير مناسب في الأراضي لتهيئتها للزراعة و/أو تربية الماشية، والإدارة غير المستدامة والممارسات غير الملائمة لقطع الأخشاب، ويزيد من تفاقم الحالة هذه عدم قدرة السياسات والمؤسسات الحالية على حماية موارد الغابات الطبيعية. والحريق أداة رخيصة الكلفة وفعالة للتخلص من أشجار الغابات، لكنه يؤثر سلباً على خصوبة الأرض، بما يتم معه التخلي عن الاستعمال البديل للأرض. وهذا يؤدي إلى تجدد غابات ثانوية في الأراضي المتدهورة. وفي العديد من البلدان، تكون المساحات الحرجية الثانوية أكبر من المساحات المتبقية عن الغابات الطبيعية.

٢٣ - ونظراً لأهمية الغابات المدارية الثانوية في أفريقيا، سترعى الفاو والوكالة الألمانية للتعاون التقني وهولندا^(٤) حلقتي عمل، تعقد إحدهما في زمبابوي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وتعقد الأخرى في الكاميرون في آذار/مارس ٢٠٠٣ من أجل جمع معلومات عن أوضاع ومساحة الغابات المدارية الثانوية في أفريقيا والأسباب والعمليات التي تؤدي إلى

تشكيلها وتحولها وأنماط الاستخدام، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والسياسات والممارسات الإدارية الحالية والمستقبلية، والعقبات والمسائل المتعلقة بإدارة الغابات الثانوية في أفريقيا، والإجراءات ذات الأولوية اللازم اتخاذها لتحسين إدارة هذا المورد.

٢٤ - والغابات الثانوية في بعض البلدان على قدر كبير من الاتساع والأهمية يمكن التنبؤ معهما بأن عرض الألياف الخشبية فضلا عن المنتجات والسلع والخدمات الحرجية غير الخشبية في المستقبل سيعتمد اعتمادا شديدا على هذه الموارد. وقد ذكر أيضا أن إدارة الغابات الثانوية أقل كلفة من إنشاء غابات مستزرعة جديدة^(٤). وعليه يكون من الأهمية وضع مبادئ توجيهية لإدارة هذه الغابات وفقا للممارسات المستدامة لتكون بذلك وسيلة لتعزيز الاقتصادات المحلية والوطنية والإقليمية ولتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الذين يتزايد أعدادهم باطراد. على أن الحل قد لا يكون بهذه البساطة ونظرا لأهميتها، شرعت المنظمة الدولية للأخشاب المدارية والفاو في القيام بمبادرة مشتركة لإعداد مبادئ توجيهية بشأن إدارة الغابات المدارية الثانوية وإحياء الغابات المدارية المتدهورة وأراضي الغابات المدارية. ومن المتوقع أن يكون التقرير المتعدد اللغات متاحا بحلول شهر أيار/مايو ٢٠٠٢.

٥ - السياسات التي تؤثر على تنمية الغابات المستزرعة

٢٥ - يتعين أن تكون هناك سياسات سليمة وظروف مؤاتية لتشجيع الاستثمار في الغابات المستزرعة. وتمثل توافر الأراضي وحياسة الأراضي وملكية المحاصيل الزراعية مسائل هامة تعزز الثقة بهذا الاستثمار. وفي البلدان المتقدمة النمو وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يزداد باستمرار توافر الأراضي الزراعية الفائضة أو الهامشية للغابات المستزرعة وللتجدد الطبيعي عندما يكون المالكون راغبين في تخصيص أراض لذلك الغرض لفترة طويلة الأجل. ويقع التضارب في استخدام الأراضي حين تنشأ الغابات المستزرعة على أراضي تعتبر أنها مناسبة لاستخدامات تنافسية أخرى. وفي البلدان النامية لا توجد دائما السياسات المتعلقة بملكية الأراضي واستخدام الأراضي وحقوق ملكية المحاصيل والحرية في إدارة وتسويق المحاصيل، وهذه كلها عناصر أساسية في المناخ الاستثماري السليم.

٢٦ - وتشمل الاتجاهات الناشئة في سياسات الغابات التي تؤثر على الغابات المستزرعة ما يلي:

- ازدياد مشاركة أصحاب المصالح في وضع السياسات وتنفيذها؛
- ازدياد المسائل المتعلقة بحفظ البيئة، بما في ذلك البروتوكولات الدولية؛
- تزايد الشواغل المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، ولا سيما ما يتعلق منها بالسكان المحليين والأصليين؛

- ترشيد الهياكل الاقتصادية المتعلقة بالحراثة، ولا سيما في ما يتعلق بسبل الوصول إلى السوق؛
- اللّين في تحقيق الكفاءة الاقتصادية (الاستغلال التجاري والخصخصة) نتيجة للمطالبات بالعدالة الاجتماعية والاستدامة الإيكولوجية؛
- ازدياد مساحات الغابات المستزرعة، مع زيادات في الأنشطة التي تضطلع بها جميع الجهات الفاعلة، بدءاً من الأفراد وانتهاء بالحكومات، في السعي إلى تحقيق أهداف كل منها.

٢٧ - ومع التسليم بالمنافع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للغابات المستزرعة، تسلم البلدان بصورة متزايدة بأن هذه الموارد رديف للغابات الطبيعية وأنه لا ينبغي توسيع رقعتها على حساب المجتمعات المحلية والموائل الغنية بالتنوع البيولوجي.

٢٨ - وتقوم معظم البلدان في الوقت الحالي بتطبيق حوافز للتشجيع على تنمية الغابات المستزرعة. ويمكن أن تشمل الحوافز المباشرة تقاسم التكاليف وتقديم الائتمانات المدعومة، والحوافز الضريبية، والحد من أوجه عدم اليقين من خلال توفير ضمانات للقروض، والتأمين، واتفاقات حماية الغابات، وتوفير الحيازات العقارية. ويمكن أن تشمل الحوافز غير المباشرة توفير المعلومات عن الأسواق وخدمات الإرشاد والتوعية والبحث. وقد لا تكون هناك حاجة إلى تقديم الحوافز إذا كان المردود الخاص من الغابات يفوق المردود من الاستخدامات الأخرى للأراضي أو إذا كان الأخذ بالحوافز لن يوفر مع ذلك مردوداً خاصاً جاذباً.

٢٩ - وفي بعض البلدان، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نفذت الحكومات عمليات تطبق حظر قطع الأشجار على مناطق شاسعة من الغابات الطبيعية. وتتفاوت الأسباب الداعية إلى ذلك ولكنها ذات صلة بالشواغل البيئية. ويتمثل الأثر الصافي لقطع أشجار الغابات واستثناء الغابات الطبيعية من أن تكون مصادر لإنتاج الأخشاب في أن بعض البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعاني من أوجه عجز في الأخشاب وفي أن قطع الخشب المستدير يفوق نمو أشجاره. وأشد المناطق تأثراً هي جنوب آسيا وجزر منطقة جنوب شرق آسيا، مع تعرض منطقة جنوب شرق آسيا القارية أيضاً للإجهاد. وذكرت دراسة أُجريت مؤخراً أن الوتيرة الحالية لتنمية الغابات المستزرعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتلبية الأغراض الصناعية لن تكاد تتماشى مع الفوائد الناجمة عن قطع أشجار الغابات وتحويل الغابات الطبيعية إلى حالة غابات محمية.

٣٠ - وحتى الآن، يغطي تمويل الحد من أيونات غازات الدفيئة، من خلال تنحية أيونات غاز الكربون بفضل الأشجار، حوالي ٤ ملايين هكتار من الغابات المستزرعة في شتى أنحاء

العالم. وبموجب آلية التنمية النظيفة الواردة في بروتوكول كيوتو، والتي أتفق عليها في بون في الجزء الثاني من المؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١ سَلِّمَ بأن أهلية أنشطة استخدام الأرض وتغيير استخدام الأرض والحراجة مقصورة على التحريج وإعادة التحريج، وتمت الموافقة رسمياً على هذا النهج في المؤتمر السابع للأطراف، المعقود في المغرب بمراكش، في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ومن المتوقع أن يفضي هذا النهج إلى زيادة هامة في الغابات المستزرعة في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود. ومن المتوقع أيضاً أن يوجه الاتفاق المتعلق ببالوعات الكربون والتحويل الجديد للحد من غازات انبعاثات الدفينة مزيداً من الموارد المالية إلى الأنشطة المتعلقة بالغابات في البلدان النامية وأن يعزز الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال. غير أن هذه الأنشطة تتطلب نظاماً للرصد والتحقق يكفل ألا تقام الغابات المستزرعة على حساب السكان المحليين أو على حساب الجهود المبذولة لحفظ التنوع البيولوجي وأن تضطلع هذه الغابات بوظائفها على أكمل وجه كبالوعات للكربون.

٦ - استدامة الغابات المستزرعة

٣١ - في الإمكان لا المحافظة على إنتاجية الغابات المستزرعة فحسب ولكن زيادتها في الدورات الزراعية المتعاقبة. ويتطلب هذا تعريفاً واضحاً للاستخدام النهائي للغابات المستزرعة وإدارة سليمة لها أيضاً. وهناك حاجة إلى تحقيق التكامل بين استراتيجيات برامج التحسين، وممارسات المشاتل، والمواءمة بين أنواع النباتات وأماكن نشأتها من جهة الأصول وبين المواقع من جهة أخرى، ونظام الحراجة المناسب، وحماية الغابات، وممارسات قطع أشجار الغابات. وتثبت بالخبرة أن الأخذ بهذا النهج الشمولي يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة في الإنتاجية.

٣٢ - ومن المسلّم به الآن أن الحرق، والإفراط في الفلاحة في إعداد الموقع، وارتصاص التربة بفعل العمليات الآلية، والتقنيات غير الملائمة لقطع أشجار الغابات، وضعف حماية الغابات، أمور أسهمت في فقدان المغذيات وفي تحت التربة مع ما تنتج عن ذلك من نقص في إنتاجية المواقع المستزرعة. وهناك بضع دراسات متعمقة للمتغيرات في الإنتاجية بين الدورات الزراعية أو على مدى عدة دورات زراعية. ويستدل من قياس المحصول في دورات زراعية متعاقبة للأشجار أنه لا يوجد حتى الآن دليل هام أو واسع النطاق على أن حراجة المستزرعات غير مستدامة بالمعنى الضيق للعبارة. وعادة ما يربط الهبوط الذي يُعلن عنه في المحصول بسوء ممارسات نظام الحراجة وسوء الإدارة^(٥).

٣٣ - وتتوفر بيانات ممتازة من دراسة عن الصنوبر المنبسط في سوازيلند وتزرع أشجاره في دورات زراعية مدتها ١٥ عاما^(٦)، مُبدية عدم حدوث أي تغيرات في الإنتاجية في الموقع أو تغيرات إيجابية فيها على مدى ثلاث دورات زراعية. وما زال انخفاض النمو في أشجار المساج المستزرعة في إندونيسيا والهند مسألة غير جلية. وتسلم البلدان بأن من الضروري إجراء بحوث أوسع بشأن الاستدامة الطويلة الأجل (على مدى عدة دورات زراعية) للغابات المستزرعة لا من زاوية اقتصادية فحسب ولكن من منظور اجتماعي وبيئي أيضا.

٣٤ - وللمساعدة في سلامة تخطيط وتنفيذ ورصد الغابات المستزرعة، توجد طائفة من وسائل الإدارة؛ منها قواعد قطع أشجار الغابات أو ممارسات إدارة الغابات؛ ومعايير مؤشرات الإدارة المستدامة للغابات، والمبادئ التوجيهية للإدارة وتخطيط الأعمال؛ والنظم الطوعية لإصدار الشهادات وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي؛ والمبادئ التوجيهية للتخطيط القائم على المشاركة.

٣٥ - ويزداد التسليم بأن الأشجار تُستزرع لأسباب كثيرة، منها: دعم الإنتاج الزراعي وتوفير سبل الرزق للمجتمع المحلي؛ والتخفيف من وطأة الفقر؛ وتعزيز الأمن الغذائي. وتقوم المجتمعات المحلية والمستثمرون ذوو الحيازات الصغيرة، بما في ذلك فرادى المزارعين، بزراعة الأشجار لاتخاذها أحزمة حماية أو حداثق منزلية أو حراجا أو لتوفير المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية وحطب الوقود والعلف والمأوى. وتشكل مشاريع المزارعين المستقلين، المرتبطين بأشكال شتى من العقود مع صناعات تجهيز الأخشاب، مصادر قيمة لتوفير الأخشاب.

٧ - دور الغابات المستزرعة كدرف للغابات الطبيعية في الإدارة المستدامة للغابات

٣٦ - نظرا للشواغل البيئية وارتفاع تكاليف الوصول إلى الغابات الطبيعية بدأت الغابات المستزرعة تصبح مصدرا بديلا أو رديفا أصلح للألياف الخشبية. غير أن قدرتها على المنافسة مع الاستخدامات الأخرى للأرض، بما في ذلك التنمية الزراعية والحضرية، ما زالت تتعوق اتساع رقعتها. ونظرا لاحتمال الإنتاجية وتوافر الأراضي المناسبة، تتركز الغابات المستزرعة الجديدة باطراد في المناطق المدارية وكذلك في المناطق المعتدلة في نصف الكرة الجنوبي.

٣٧ - وفي تايلند، حيث توجد سياسة عامة للحفاظ على جميع الغابات الطبيعية ومناطق الحفظ المتبقية، تعمل الحكومة على زيادة المستزروعات الحرجية المملوكة للقطاع الخاص والحكومي بنسبة ٤٠:٦٠. وتقوم التوقعات على أن الغابات المستزرعة ستُصلح الأرض وتوفّر الأخشاب للسوق المحلية. وواجهت إنشاء الغابات المستزرعة على نطاق واسع معارضة قوية من السكان الريفيين الذين يرون أن هذه الغابات المستزرعة تعود بالفائدة على

الأغنياء في المقام الأول. وانصب التركيز على مستزرعات ذوي الحيازات الصغيرة، التي تسهم المشاركة المحلية فيها، لكن هذه الموارد لا تستطيع تلبية الطلب على الأخشاب. ويذكر أن أثر الحظر المفروض على قطع أشجار الغابات تمثل في زيادة الواردات غير القانونية من جذوع أشجار الغابات الطبيعية الواردة من البلدان المجاورة.

٣٨ - وفي فييت نام وبين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨، حدث انخفاض، بنسبة ٤٠ في المائة، في إنتاج الأخشاب من الغابات الطبيعية. وانخفض استغلال الغابات لتوفير الحطب بنسبة ٢٠ في المائة، لكن قطع أشجار الغابات غير القانوني ازداد على ما يبدو. وترد حاليا ٣٠ في المائة من جذوع الأشجار الكبيرة المستخدمة في توفير الخشب المنشور من الغابات الطبيعية، وترد ٥٠ في المائة منها من الغابات المستزرعة، بما في ذلك أشجار المطاط، ويرد حوالي ٢٠ في المائة منها من الأخشاب المستوردة. ومن المتوقع أن يستمر العجز بما بين ١,٥ مليون ومليون متر مكعب حتى عام ٢٠٠٥ وأن تزيد الواردات. ويواصل الطلب الارتفاع. وهناك خطط لإعادة تجديد مليون هكتار من الغابات الطبيعية ولاستزراع ٥ ملايين هكتار أخرى، تُخصص ٣ ملايين هكتار منها للاستخدامات الصناعية. وتقوم الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية في الوقت الحالي بوضع خيارات تمويلية بديلة وبإجراء دراسات جدوى.

٣٩ - ونظرا للكوارث الطبيعية، أعطت الصين الأولوية لحفظ الغابات الطبيعية وحمايتها، على أن تُقطع الأخشاب في المستقبل على نحو متزايد من موارد الغابات المستزرعة. وتدعو الخطة العشرية الحالية إلى إنشاء مستزرعات جديدة للأشجار من الأنواع السريعة النمو ومستزرعات للحماية بنسبة ٤:١. ويقع أكثر من نصف الغابات المستزرعة في المنطقة الجنوبية فيما تقع الغابات الطبيعية بشكل رئيسي في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي من الصين. ويُذكر أن إنتاجية المستزرعات السابقة أقل مما كان متوقعا ويحتمل إذن في عام ٢٠٠٣ حصول نقص في الخشب المستدير قدره ٢٧ مليون متر مكعب. وفي الفترة القصيرة الأجل، سيلبّي هذا النقص عن طريق الواردات على الرغم من أن الغابات المستزرعة ستساعد آخر الأمر في سد هذا النقص.

٤٠ - وفي الفلبين، تُطبق أوامر الحظر أو التوقف الاختياري المتعلقة بقطع الأشجار في ٧٠ في المائة من الغابات. وقد هبط محصول الأخشاب المسموح بقطعها من أشجار الغابات الطبيعية من ٥ ملايين مت مكعب في عام ١٩٩٠ إلى عُشر ذلك المستوى في عام ٢٠٠٠. وفي حين يتوقع أن يكون الطلب الحالي هو نفس مستواه تقريبا في عام ١٩٩٠ فإنه لا ترد إلا نسب ١٢ و ١٥ و ١ في المائة من العرض من الأخشاب من الغابات الطبيعية وأشجار جوز الهند والغابات المستزرعة على التوالي. وتلي الواردات نسبة تتراوح بين ١٦ و ٢٠ في

المائة، في ما يبدو أن البدائل من الصُلب والأسمت والمصادر غير القانونية تُلبّي النصف الباقي من الطلب. ومع أن من المسلم به بأن الغابات المستزرعة مصدر مستدام للأخشاب فإنها لم تلب مع ذلك التوقعات المنتظرة. وطرأت تغيرات كثيرة على سياسات الحكومات بشأن الغابات المستزرعة للأغراض الصناعية، مما أدى إلى عدم الاستقرار وانعدام اليقين، وأسفر ذلك عن انخفاض الاستثمار. وتركز الفلبين حالياً على الواردات الخشبية.

٤١ - وفي سري لانكا، وقبل الحظر الذي فُرض على قطع أشجار بعض الغابات الطبيعية في عام ١٩٨٩، بلغ محصول الأخشاب المقطوعة حوالي ٩٨ ٠٠٠ متر مكعب، كان ٤٤ في المائة منه من الغابات الطبيعية و ٨ في المائة منه من الغابات المستزرعة وكانت النسبة المتبقية منها من المصادر غير التقليدية للخشب (الأشجار الواقعة خارج نطاق الغابات ومستزعات أشجار المطاط وجوز الهند). وفي عام ٢٠٠٠، ومع أن سري لانكا تكاد تكون مكتفية ذاتياً في مجال الأخشاب، لا يُلبّي محصول الأخشاب من الغابات المستزرعة إلا ثلث المستوى المتوقع ويُلبّي العجز من الأشجار الواقعة خارج الغابات ومن مصادر الخشب غير التقليدية ومن الواردات من جذوع الأشجار والخشب المنشور ومنتجات الخشب.

٤٢ - وفي نيوزيلندا، يبلغ الإنتاج السنوي من الغابات المستزرعة ١٧ مليون متر مكعب، يُصدّر أكثر من نصفه إلى الخارج. وبحلول عام ٢٠١٠ سيبلغ المحصول السنوي المسقط ٣٠ مليون متر مكعب ومع أن الغابات المستزرعة تُلبّي كل الطلب المحلي تقريباً من الخشب المستدير فإن ما يشغل البال هو كيف يمكن تلبية الاحتياجات من الأخشاب اللازمة للزخرفة وللأغراض الخاصة التي تُلبّي عادة من الغابات الطبيعية.

٤٣ - وتعتبر نيوزيلندا أكثر من مكتفية ذاتياً في مجال الأخشاب المنتجة من المصادر المستزرعة حصراً. ومن المتوقع أن تزداد الغابات المستزرعة أهمية في الصين وفيت نام. على أنه كانت هناك، من جهة أخرى، مشاكل في البدء بإقامة الغابات المستزرعة في سري لانكا والفلبين وتايلند. وفي المنطقة المدارية، ستزداد المصادر غير الحرجية، كتلك التي في الأشجار الواقعة خارج الغابات، أهمية كمصادر بديلة للخشب (أشجار المطاط وجوز الهند ونخيل الزيت).

٨ - استدامة العرض من الأخشاب

٤٤ - يُشكل الافتقار إلى معلومات موثوق بها عن موارد الغابات المستزرعة لمساحات الغابات الإنتاجية، وأنواعها، والغرض منها، وملكيته، وفنائها العمرية، ونموها، وغلاها، ونوعيتها، وكميات محاصيلها، ومنتجاتها الحرجية) عقبة جسيمة في التنبؤ بالاستدامة

وحساب مساهماتها المالية والاقتصادية. وإلى أن تُتاح معلومات أوفى عن هذه الموارد، فإن تحليل التصورات المستقبلية قد لا يقدم تقييما حقيقيا لإمكاناتها.

٤٥ - سلمت دراستان حديثتان أجراهما المكتب الأسترالي لاقتصاديات الزراعة والموارد^(٧) (١٩٩٩) والفاو^(٨) (٢٠٠٠) بأن الطلب المتزايد على الأخشاب يتأثر بالنمو السكاني والنمو الاقتصادي وأسعار المنتجات والبدايل الحرجية. كما خلصت الدراستان إلى أن العرض يتأثر بحالة الموارد الحرجية وتكلفة الوصول إليها والممارسات الإدارية والسياسات. وكانت المقارنة صعبة لأن الافتراضات التي تتناول هذه العوامل الأساسية لم تكن محددة دائما بوضوح.

٤٦ - ويُبين تحليل الأسواق أن الطلب العالمي على المنتجات القائمة على عجينة لب الخشب، من مثل منتجات الورق واللوح الخشب، يحتمل أن يرتفع قياسا إلى الطلب على منتجات الخشب الصلب، من مثل الخشب المنشور والخشب الرقائقي. ونتيجة لذلك، يحتمل أن تهيمن مستزروعات أشجار لب الخشب على المستزروعات الجديدة، على الرغم من أن تغير طبيعة العرض العالمي من الأخشاب سيوفر أيضا مصدرا لقطع جذوع النشر.

٤٧ - وتُبين الدراسة التي أجراها المكتب الأسترالي لاقتصاديات الزراعة والموارد أن الزيادات في العرض العالمي من الأخشاب في المستقبل ستأتي في المقام الأول من الغابات المستزعة. إذ يُقدر أن يزداد العرض من الأخشاب التي تُستخدم في الأغراض الصناعية بنسبة ٦٧ في المائة ليرتفع من ٦٢٤ مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٠ إلى ١ ٠٤٣ مليون متر مكعب بحلول عام ٢٠٤٠. ويُقدر أن نسبة الحصة الحالية من العرض من الأخشاب التي تكون الغابات المستزعة مصدرها تبلغ ٣٥ في المائة. ومن المتوقع احتمال أن يزيد إلى ٤٦ في المائة بحلول عام ٢٠٤٠ (انظر الجدول ١) إسهام الأخشاب التي تُقطع من الغابات المستزعة، في العرض العالمي من الخشب المستدير. ومن المتوقع أن تحافظ أمريكا الشمالية والوسطى وأوروبا والاتحاد السوفياتي سابقا وآسيا على هيمنتها على العرض العالمي من الأخشاب. وفي السياق الإقليمي، من المحتمل أن تزداد أهمية الغابات المستزعة في جميع الأقاليم. ومن المتوقع أن توفر الغابات المستزعة في أمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا ٦٦ و ٦٧ في المائة على التوالي من مجموع العرض لديهما من الخشب المستدير الذي يستخدم في الأغراض الصناعية بحلول عام ٢٠٤٠.

الجدول ١

إسهام الغابات المستزرعة المتوقع في العرض في المنطقة من الأخشاب

المنطقة	٢٠٠٠	٢٠٢٠	٢٠٤٠
	بالنسبة المئوية		
أفريقيا	٢٠	٣٩	٤٠
آسيا	٣٢	٤٦	٤٨
أوروبا/الاتحاد السوفياتي سابقا	٤٦	٥٣	٥٥
أمريكا الشمالية والوسطى	٢٢	٢٩	٣١
أوقيانوسيا	٥٥	٦٦	٦٧
أمريكا الجنوبية	٦٣	٦٥	٦٦
العالم	٣٥	٤٤	٤٦

المصدر: المكتب الأسترالي لاقتصاديات الزراعة والموارد، ١٩٩٩.

٤٨ - وقد وردت البيانات المتعلقة بالمستزروعات الحرجية (معلومات أساسية، والأنواع المكونة، والاتجاهات، والمسائل، والمراجع) والإحصاءات ذات الصلة بها (معدلات الاستزراع السنوي، والمناطق المستزرعة حسب النوع، والملكية، والغرض، بما في ذلك الاستزراع لغير الحرجة) مجموعة ومحللة ومعروضة لكل بلد من البلدان في تقييم الفاو للموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠. وهذه هي أكثر البيانات المتاحة شمولية وشفافية وحداثة. وقد تم الفراغ من الدراستين العالميتين قبل صدور تقرير الفاو.

٩ - تعزيز المؤسسات

٤٩ - في المؤتمر الدولي المعني بتنمية مستزروعات الأخشاب، الذي شاركت في تنظيمه، في مانيلا بالفلبين، حكومة الفلبين، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والفاو، سلم ٧٤ مشاركا من ١٧ بلدا بأن الغابات المستزرعة يمكن أن توفر، كمصدر كفو من مصادر الطاقة المتجددة، عرضا مستداما من المنتجات والخدمات الخشبية وغير الخشبية، بما في ذلك المنافع الاجتماعية والخدمات البيئية، من مثل تنحية ايونات الكربون وحماية التربة وحماية المياه. ومن أجل تحقيق هذه الإمكانية، سُلّم بأن هناك حاجة إلى توفير آليات دعم من جانب الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات البحث ووكالات التعليم والتدريب وغير ذلك من أصحاب المصالح. وسُلّم كذلك بضرورة أن توفر الحكومات سياسات واضحة ومتسقة ومستقرة وأن تهيئ مناخا استثماريا مناسباً من أجل تعزيز نجاعة مشاريع تطوير الغابات

المستزرعة. وينبغي كذلك بذل الجهود الرامية إلى تبسيط الأنظمة وإيضاح الحيازة المتعلقة بالأراضي والموارد وتيسير استخدام الموارد التقنية والمالية. وشجعت المنظمات الدولية والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف على زيادة الدعم والمساعدة للذين تقدمهما لتنمية الغابات المستزرعة، ولا سيما في البلدان النامية المدارية. غير أنه سُلم بأن القطاع الخاص، في ظل بيئة تمكينية، سيكون المصدر الرئيسي لرأس مال الاستثمار ولإدارة الفنية للمستزروعات الحرجية.

١٠ - التعاون الدولي

٥٠ - اقتضت كل الدراسات والمقترحات والمؤتمرات والمنشورات المتعلقة بتنمية الغابات المستزرعة التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ولا سيما الفاو والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز البحوث الحرجية الدولية/المركز الدولي للبحوث في مجال الحراجة الزراعية/الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والمعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، والصندوق العالمي للطبيعة. وتشمل المبادرات ما يلي:

- اجتماع الخبراء الدولي المعني بدور الغابات المستزرعة في الإدارة المستدامة للغابات، المعقود في سانتياغو، في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، برعاية حكومات البرتغال، والدانمرك، وشيلي، ونيوزيلندا، والهند، وبدعم من الفاو؛
- المؤتمر الدولي المعني بتنمية مستزروعات الأخشاب، المعقود في مانابلا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، برعاية إدارة البيئة والموارد الطبيعية في الفلبين، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والفاو؛
- التخطيط والتماس جهات راعية لعقد اجتماع خبراء دولي بشأن دور الغابات المستزرعة في الإدارة المستدامة للغابات، في روتوروا في نيوزيلندا في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

٥١ - وللمساعدة في الجهود المبذولة لمكافحة التصحر، أنشئت آلية عالمية تخضع لسلطة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتتمثل ولاية الآلية العالمية في تعزيز الإجراءات المؤدية إلى حشد موارد مالية كبيرة، بما فيها القيام بذلك لنقل التكنولوجيا، على أساس المنح و/أو بشروط ميسرة أو بشروط أخرى، إلى البلدان النامية المتأثرة الأطراف في الاتفاقية. واستجابة للأبعاد المتعددة القطاعات لاتفاقية مكافحة التصحر، تعمل الآلية العالمية

وسيطا أميناً وحافزا على جذب مساهمات شركاء التنمية الآخرين وعلى الإضافة إلى هذه المساهمات. ومن أجل تحسين تنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، تتلقى الآلية العالمية الدعم والمشورة من لجنة تيسيرية تجمع بين ممثلي المؤسسات الرئيسية المتعددة الأطراف.

٥٢ - ووافق مجلس مرفق البيئة العالمية، في اجتماعه المعقود في الفترة من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، على النظر، في اجتماعه المقبل، في جعل تدهور الأراضي، ولا سيما التصحر وإزالة الغابات، مجال تركيز من أجل تعزيز دعمه للتنفيذ الناجح لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وطلب المجلس أيضا إلى أمانة مرفق البيئة العالمية أن تعتمد، بالتشاور مع الوكالات المنفذة، والوكالات المختصة المسؤولة عن التنفيذ وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر، إلى إعداد عناصر لبرنامج تنفيذي حول تدهور الأراضي، ولا سيما التصحر وإزالة الغابات.

باء - وسائل التنفيذ

١ - التمويل

٥٣ - سواء كان القائم بأنشطة التنمية حكومات أو قطاعا خاصا، يشكل الافتقار إلى الأموال، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، عقبة أمام إصلاح وإحياء الأراضي المتدهورة وأمام النهوض بالغابات الطبيعية والغابات المستزرعة. ولا تتوفر بيانات محددة عن حالة ومصادر ومبالغ الأموال التي تُستثمر أو تخصص لهذه الغاية. على أن بعض الاتجاهات تشمل ما يلي:

(أ) يبدو أن الاستثمار الخاص، من خلال المصارف التجارية أو المؤسسات المصرفية شبه التجارية. والمستثمرين المؤسسين، آخذ في الازدياد في كل المناطق، وأن بعض الحكومات تسحب أسهمها في الغابات المستزرعة لأغراض تجارية أو صناعية؛

(ب) يبدو أن الأموال العامة المقدمة من الحكومات والصناديق المتعددة الأطراف أو الثنائية لاستثمارها في المستزروعات التقليدية لأغراض صناعية أو تجارية آخذة في التناقص. على أن هناك دعما متزايدا لإصلاح الأراضي المتدهورة (البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، أشجار المنغروف، مكافحة التصحر) ولاستزراع الأشجار بغية الحفاظ على أسباب الرزق والحد من الفقر في المناطق الريفية (الحراثة الزراعية، حراثة أصحاب الحيازات الصغيرة، أحزمة الحماية وما إلى ذلك)؛

(ج) لا تتوفر مخصصات كافية في ميزانيات الحكومات لدعم العمليات المعيارية في قطاع الغابات، بما في ذلك تحسين الأشجار ونظام الحراثة والحماية، والجرد، والبحوث، والتدريب، والرصد؛

(د) تُسَلِّم البلدان النامية على نحو مطرد بدور الحوافز التي تقدمها الحكومة لتشجيع المستثمرين على استزراع الأشجار؛

(هـ) تلقى برامج القطاع الخاص وبرامج المزارعين المستقلين ذوي الحيازات الصغيرة (الأموال، تقدم المساعدة التقنية لقاء إتاحة الوصول إلى الأسواق) اهتماما متزايدا في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا؛

(و) تتاح الأموال الائتمانية الخاصة بالمشاريع أو البرامج، المقدمة من المانحين المتعددي الأطراف أو الثنائيين لأغراض إصلاح الأراضي المتدهورة وإحيائها؛

(ز) ازدادت في العامين الماضيين على نحو ملحوظ مشاريع التعاون التقني القصيرة الأجل للمسائل المتعلقة بالغابات المستزرعة وذات الأولوية العالية؛

(ح) تُتاح على صعيد المجتمع المحلي أو الأسرة تسهيلات الائتمان الريفي من خلال الحكومات أو المانحين أو المنظمات غير الحكومية؛

(ط) أحدثت سندات الانبعاثات الكربونية وتجارة تناولها في السوق المفتوحة قدرا كبيرا من الاهتمام، ولا سيما على مدى العامين الماضيين، ويمكن أن يزداد حجمها في المستقبل القريب؛

(ي) أصبحت أموال صندوق الكربون النموذجي المقدمة من البنك الدولي متاحة، بما في ذلك إتاحتها لأغراض إعادة التحريج والتحريج.

٥٤ - يبدو أن التمويل لتوفير المساعدة التقنية في ازدياد لمساعدة الحكومات في البلدان النامية في تحديد المشاريع وإجراء دراسات الجدوى وتقييمات الآثار البيئية والاجتماعية وإعداد مقترحات الاستثمار وتنفيذ البرامج.

٢ - نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا

٥٥ - طلبت بعض الحكومات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الوكالات الدولية أن تساعد في إدخال التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل إصلاح الأراضي المتدهورة وإحيائها والنهوض بالغابات المستزرعة:

(أ) تكنولوجيا وشبكات المعلومات متوفرة رغم أن البلدان النامية لا تستطيع دائما الحصول على هذه التكنولوجيا والانتفاع بها؛

(ب) تشكل الصور المرسلة من السواتل وقراءة الصور، وتقنيات الجرد وتقييم الموارد الحرجية ونظم معلومات الإدارة، وسائل بالغة الأهمية للمساعدة في وضع السياسات العامة وتخطيطها ورصدها. على أن القدرات القطرية، رغم الدعم التقني المقدم من طائفة من المصادر في هذه الميادين، ما زالت ضعيفة نظرا للافتقار إلى الموارد؛

(ج) وسُلم بأن أنشطة البحث والتطوير في مجال التصحر (أسس المقارنة والمؤشرات، والمعارف التقليدية، ونظم الإنذار المبكر) ونقل التكنولوجيا في مجال الموارد الوراثية، وتحسين الأشجار، وممارسات المشاتل، ونظام الحراجة، وحماية الغابات، وقطع الأخشاب قليل التأثيرات والمنتجات الحرجية غير الخشبية والتسويق، إنما تشكل مجالات بحث ذات أولوية، غير أن الافتقار إلى الموارد في البلدان النامية يعوق بصورة جسيمة إحراز تقدم في هذه المجالات؛

(د) ويسلم بأن التكنولوجيا الحديثة لعمليات تجهيز الأخشاب الأولية والثانوية لتوفير المنتجات الخشبية ومعدات حرق حطب الوقود الكفوة لها نفس الأهمية لكن المعدات القديمة ما زالت تشكل عقبة أمام البلدان النامية.

٣ - بناء القدرات

٥٦ - تحتاج بعض حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى دعم من المجتمع الدولي في معالجة المسائل المتعلقة بإصلاح الأراضي المتدهورة وإحيائها والنهوض بالغابات المستزرعة، من مثل ما يلي:

(أ) ما زالت الأطر القانونية والتنظيمية والمتصلة بالسياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي لإعادة التحريج والتحريج معقدة وغير متسقة وصعبة التطبيق؛

(ب) الهياكل والآليات التنظيمية على صعيدي الحكومة الوطنية والحكم المحلي ليست موجهة دوما لتلبية احتياجات المستثمرين من أجل تيسير تنمية الغابات المستزرعة (حقوق حيازة الأراضي والمحاصيل، والحصول على الأموال، والدعم التقني، وحرية الوصول إلى الأسواق، وما إلى ذلك)؛

(ج) لا تتغير دائما مناهج التعليم والتدريب وتقديم الدعم لهما، وأنشطة البحث والتطوير، ونظم الدعم التقني والإرشاد عند وضع أولويات جديدة بموجب أطر السياسة العامة ووضع الخطط؛

- (د) على الرغم من زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات والشبكات الحديثة عبر الإنترنت ما زال نشر المعلومات وإرسال التقارير إلى البلدان النامية محدودين؛
- (هـ) تشكل المشاركة في العمليات والمنتديات الدولية وسيلة من وسائل نقل المعرفة؛ ويتعين على الحكومات أن تعتبر هذا الأمر استثماراً مؤسسياً.

رابعاً - الاستنتاجات

- ٥٧ - يشكل الافتقار إلى بيانات ومعلومات موثوق بها عن الغابات المستزرعة والموارد الحرجية المدارية الثانوية عقبة كبيرة أمام وضع السياسات والخطط وتنفيذها ورصدها وتقييمها ورفع تقارير بشأنها. وإلى أن يتم تحسين قاعدة المعلومات فإن تحليل التطورات المستقبلية لإدارة الموارد الحرجية قد لا يقدم تقييماً ذا معنى لإمكانات هذه الموارد.
- ٥٨ - يجري إتاحة أو إعداد الكثير من الوسائل لإدارة الغابات الطبيعية والغابات المستزرعة إدارة مستدامة، بما في ذلك قواعد قطع الأخشاب أو ممارسات إدارة الغابات، والمعايير والمؤشرات، والمبادئ التوجيهية للإدارة وتخطيط الأعمال والنظم الطوعية لإصدار الشهادات، وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية، والمبادئ التوجيهية للتخطيط على أساس المشاركة. على أنه يتعلق التوسع في استخدام هذه الوسائل، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.
- ٥٩ - يقدر أن مساحة الغابات المدارية الثانوية تبلغ ٣٢ في المائة من الغطاء الحرجي في العالم، مع احتمال أن تشهد زيادة كبيرة، سواء من حيث أهميتها مساحة واقتصاداً، كمصدر في المستقبل للمنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية، و/أو من حيث قيمتها المتعلقة بالحماية. وتمثل المبادئ التوجيهية العملية لإدارة الغابات المدارية الثانوية مبادرة هامة. غير أنه يتعين أن يُوازي ذلك معالجة المسائل العرضية. وفي حلقتي العمل المقرر عقدهما في أفريقيا في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه)، سيقترح هذا النهج الأكثر شمولية.
- ٦٠ - وتستزرع الأشجار على نحو مطرد لدعم الإنتاج الزراعي وسبل رزق المجتمع المحلي، وللتخفيف من وطأة الفقر، ولتعزيز الأمن الغذائي. وتقوم المجتمعات المحلية والمستثمرون ذوو الحيازات الصغيرة، بما في ذلك فرادى المزارعين، بزراعة الأشجار كأحزمة حماية وحدائق منزلية وحراج وطائفة من نظم الحراثة الزراعية لتوفير المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية وحطب الوقود والعلف والمأوى، ولا سيما في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود. وتوفر برامج المزارعين المشتغلين المرتبطين بترتيبات تعاقدية شتى مع صناعات تجهيز الأخشاب مصدراً إضافياً قيماً من مصادر عرض الأخشاب.

٦١ - ويقدر أن النصيب الحالي من العرض في العالم من الخشب المستدير الذي توفره الغابات المستزرعة يبلغ نسبته ٣٤ في المائة ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٤٦ في المائة بحلول عام ٢٠٤٠. وفي الإطار الإقليمي، يتوقع أن تزداد أهمية الغابات المستزرعة في إنتاج الأخشاب في كل المناطق. وبحلول عام ٢٠٤٠، يتوقع أن توفر الغابات المستزرعة في أمريكا وأوقيانوسيا ٦٦ و ٦٧ في المائة، على التوالي، من العرض فيهما من الخشب المستدير. وتوفر الغابات المستزرعة إضافة بالغة الأهمية للعرض من المواد الخام المنتجة من الغابات الطبيعية، بما في ذلك الخشب المستدير المستخدم في الأغراض الصناعية، وحطب الوقود.

٦٢ - على الرغم من تزايد التعاون الدولي والمصادر البديلة للأموال من أجل النهوض بإصلاح الأراضي المتدهورة وإحيائها وتنمية الأراضي الحرجية فإن العقبات في البلدان النامية تشمل مسائل الوصول إلى تكنولوجيا وشبكات المعلومات ومحدودية القدرة على وضع خطط ومقترحات سليمة.

خامسا - المقترحات المقدمة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات للنظر فيها في دورته الثانية

٦٣ - فيما يلي الإجراءات المقترحة عرضها على الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات:

(أ) مع التسليم بأن تدهور الأراضي يشكل تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة، يحث المنتدى البلدان على الأخذ بنهج أكثر شمولية جنبا إلى جنب مع إصلاحات في السياسة العامة. ومبادئ توجيهية تقنية ونظم دعم من أجل النهوض بالإصلاح والإحياء من خلال إدارة الغابات المدارية الثانوية وتنمية الغابات المستزرعة؛

(ب) يحث المنتدى جمعية ومجلس مرفق البيئة العالمية على أن يجعل من تدهور الأراضي، ولا سيما التصحر وإزالة أشجار الغابات، محالا من مجالات تركيز المرفق، وأن يخصص الموارد المالية والتقنية اللازمة لمعالجة هذه المشاكل؛

(ج) يدعم المنتدى توصيات عملية طهران بتعزيز أمانة البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود وبناء قدرات البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود من أجل التشجيع على إدراج الحراجة والمسائل المتعلقة بالحراجة في جداول أعمال تنميتها الوطنية وفي تنفيذ برامجها الوطنية المتعلقة بالغابات؛

(د) يشجع المنتدى البلدان والمنظمات المتعددة الأطراف وغيرها من أصحاب المصالح على إصلاح الأراضي والغابات المتدهورة وإحيائها وعلى تعزيز ممارسات الإدارة المستدامة؛

(هـ) يشجع المنتدى على التعاون الوثيق بين منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات واتفاقية مكافحة التصحر وعلى التعاون كذلك بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصالح في إصلاح الأراضي الحرجية المتدهورة وتنمية الغابات المستزرعة؛

(و) يرحب المنتدى بالمبادرات، من مثل حلقتي العمل المتعلقة بالغابات الإدارية الثانوية، اللتين ستعقدان في زمبابوي والكاميرون في العامين القادمين، ويشجع المناطق الأخرى على أن تنظم أيضا أنشطة تعاونية مماثلة لإصلاح الأراضي المتدهورة وإحياء قدراتها على الإنتاج.

الحواشي

(١) (تقييم الموارد الحرجية في العالم لعام ٢٠٠٠)، FAO, *Global Forest Resources Assessment 2000*, main report, FAO Forestry Paper 140, Rome, 2001.

(٢) Emrich, A., Pokorny, B. and Sepp, C., "The significance of secondary forest management for development policy" (أهمية إدارة الغابات الثانوية لسياسة التنمية) TOB Series No. FTWF-18e, German Agency for technical cooperation, Eschborn, Germany, 2000.

(٣) Wadsworth, F.H., Forest production for tropical America, United States Department of Agriculture, Forest Service Agriculture Handbook, Washington, D.C., United U.S.A, 1997.

(٤) Dawkins, H.C. and Philip, M. S., Tropical Moist Forest Silviculture and Management: A History of Success and Failure, CAB International, United Kingdom, New York, 1998.

(٥) Evans, J., Sustainability of Productivity in Successive Rotations 2000 (استدامة الإنتاجية في الدورات الزراعية المتعاقبة) ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي المعني بتنمية استزراع الأخشاب، المعقد في مانيل في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، برعاية المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والفاو، وزراعة البيئة والموارد الطبيعية.

(٦) Evans, J., Sustainability of Plantation Forestry: Impact of Species Change and Successive Rotations of Pine in the Usutu Forest, Swaziland (استدامة حراجة المستزرعات إثر تغيرات الأنواع والدورات الزراعية المتعاقبة للصنوبر في غابة "يوسوتو" في سوازيلند) Southern Africa Forestry Journal, 184-63-70, 1999.

(٧) Jaakko Pöyry, Global Outlook for Plantations (التوقعات العالمية للمستزرعات)، Australian Bureau of Agricultural and Resource Economics Research Report 99.9, Canberra, 1999.

(٨) The Global Outlook for Future Supply from Forest Plantations (التوقعات العالمية للعرض مستقبلا من المستزرعات الحرجية) ورقة عمل: GFPOS/WP/03، ورقة أعدت لدراسة التوقعات المتعلقة بالمنتجات الحرجية في العالم لعام ١٩٩٩، في الفاو، روما، شباط/فبراير ٢٠٠٠.